NPT/CONF.2015/PC.I/WP.46

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

30 April 2012
Arabic
Original: English

الدورة الأولى

فيينا، ٣٠ نيسان/أبريل – ١١ أيار/مايو ٢٠١٢

استخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية

دعم الاتحاد الأوروبي لأنشطة السلامة والأمن والضمانات التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبلدان التي اختارت الانخراط في الاستخدامات السلمية للتكنولوجيات النووية

ورقة عمل مقدمة من الاتحاد الأوروبي

١ – ما فتئ الاتحاد الأوروبي يعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم انتشار تلك الأسلحة، والأساس الجوهري الذي يقوم عليه السعي إلى نزع السلاح النووي وفقا للمادة السادسة من المعاهدة، وعنصرا هاما في التطوير المسؤول لتطبيقات للطاقة النووية في الأغراض السلمية. ويقر الاتحاد الأوروبي بحق الدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وفقا للمادة الرابعة من المعاهدة، مع إيلاء الاعتبار اللازم لموادها الأولى والثانية والثالثة، ويبقى ملتزما بكفالة التطوير المسؤول للاستخدامات السلمية للطاقة النووية في ظل أفضل ظروف السلامة والأمن وعدم الانتشار.

٢ – وعلى هذه الخلفية، استخدم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه جزءا من مساعداتهم خلال السنوات العشرين الماضية لضمان استخدام الطاقة النووية سالمة ومأمونة، وهم معا أحد أكبر مقدمي المعونة والمساعدة على الصعيد العالمي حالياً. فقد أُنفقت عدة مئات من ملايين اليورو، لا سيما من خلال برامج السلامة النووية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق في إطار برنامج إعادة بناء الاقتصاد في بولندا وهنغاريا وبرنامج

060612 090512 12-32491 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تقديم المساعدة التقنية لرابطة الدول المستقلة وجورجيا، وكذلك منذ سنة ٢٠٠٧ – على النطاق العالمي – عن طريق أداة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال السلامة النووية.

٣ – ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية استخدام الطاقة النووية وتطبيقاتها بشكل سالم ومأمون ومضمون في الأنشطة السلمية في جميع أرجاء العالم، ويحقق ذلك بالعمل مباشرة مع البلدان الأوروبية المجاورة وغيرها، وبدعم عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الشأن. والتمويل المتعلق بذلك يوجَّه عبر قنوات مجموعة متنوعة من الأدوات المالية في ميادين السلامة النووية والأمن النووي والبحوث، ويبلغ حوالي ١٥٠ مليون يورو في السنة، ويقدم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أيضا دعما تقنيا وعلميا ثمينا إلى الوكالة. وفي ميدان الضمانات النووية، يحتل الدعم المالي الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي إلى الوكالة المرتبة الثانية من حيث الحجم، وهو يقدم من خلال برنامج المفوضية الأوروبية لدعم الضمانات النووية، ومن خلال برامج الدعم الخاصة ببعض الدول الأعضاء فيها. ويتيح الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه خبرتهم النووية للوكالة، ويسهمون بذلك في تنفيذ برامجها المتعلقة بشؤون السلامة النووية، وإدارة النفايات النووية، والحماية من الإشعاع، والضمانات، والأمن.

التعاون العالمي في مجال السلامة النووية

٤ – لقد التزم الاتحاد الأوروبي أثناء دورته المالية الجارية، الممتدة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٣، بتخصيص مبلغ قدره ٥٢٤ مليون يورو لبرامج التعاون في مجال السلامة النووية، وذلك من خلال أداة ذلك التعاون. وتدعم هذه الأموال التعاون على الصعيد العالمي بخصوص المسائل التنظيمية النووية، والسلامة التشغيلية، وسلامة التصميم، وإدارة النفايات المشعة والتخلص منها، والاستعداد لحالات الطوارئ خارج المواقع، والضمانات؛ وتساعد بذلك البلدان الثالثة على وضع الأطر والمنهجيات اللازمة للقيام بالأنشطة النووية السلمية في أمان. ومن بين الشركاء ذوي الأولوية بلدان رابطة الدول المستقلة، وبلدان آسيا وأمريكا اللاتينية التي لها برامج نووية قائمة، وبلدان تفكر في الشروع في برامج نووية أو تحتاج إلى معالجة المسائل المتصلة بالنفايات المشعة، خاصة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط وفي جنوب شرق آسيا. وتساهم أيضا أداة التعاون في مجال السلامة النووية مساهمة كبيرة في التمويل الدولي المخصص لمعالجة مسائل السلامة النووية والحماية من الإشعاع، من قبيل بناء الملاجئ في تشيرنوبل.

٥ – وخصص الاتحاد الأوروبي أيضا مجموعتين من المساعدات المالية (بلغت قيمتها ٦,٥ مليون يورو سنة ٢٠٠٩ و ٤,٥ يورو سنة ٢٠١٠) للأنشطة المتعلقة بالسلامة النووية التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، علاوة على تخصيص ١٠ ملايين يورو إضافية

حتى عام ٢٠١٣. وهذا العمل يتجاوز حدود الاتحاد الأوروبي، بحيث يصل إلى مناجم اليورانيوم في آسيا الوسطى، والشبكة الآسيوية للسلامة النووية، وأمريكا اللاتينية.

تعزيز الاستقرار

٦ - خصصت أداة الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار ما يقارب ٣٠٠ مليون يورو للتخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٣. وفي حين أن معظم المشاريع لا يفرّق بين الجوانب الإشعاعية والنووية، والجوانب الكيميائية والبيولوجية، فقد ركز بعضها على الاتجار غير المشروع بالمواد النووية، وعلى تبادل المعلومات بشأن التهديدات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. وبفضل هذه الأداة، يقدم الاتحاد الأوروبي الدعم إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بطرق متعددة منها ما يلي:

(أ) إنشاء مراكز للخبرة الرفيعة في المجالات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، وبناء القدرات المؤسسية الوطنية والإقليمية لمواجهة المخاطر المتعلقة بتلك المجالات. ويمكن أن تنجم هذه المخاطر عن أفعال إجرامية (الانتشار أو السرقة أو التخريب أو الاتجار غير المشروع)، أو عن حوادث تقع عرضا (الكوارث الصناعية أو الكيميائية أو النووية، ومعالجة النفايات أو نقلها) أو عن أسباب طبيعية (وخاصة الأوبئة). وسيخصص لذلك ما يقارب ١٠٠ مليون يورو في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٣. وتتناول هذه المراكز المسائل القانونية والتنظيمية والتقنية، ومسائل الإنفاذ والمراقبة المتعلقة بالتخفيف من المخاطر. وفي كل منطقة، ستقوم شبكات خبراء، من بينهم خبراء من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بتبادل الممارسة الفضلى، واستعراض القوانين والأنظمة، وتطوير القدرات التقنية؛

(ب) المساهمة في بنك لليورانيوم المنخفض التخصيب (٢٠ مليون يورو من أداة تحقيق الاستقرار، مع احتمال إضافة ٥ ملايين يورو من ميزانية السياسة الخارجية والأمنية)؛

(ج) دعم تحديث مختبر الضمانات لتحليل المواد النووية والعينات البيئية، التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية (٥ ملايين يورو)؛ وتتوخى إضافة مساهمة قدرها ٥ ملايين يورو.

٧ - ويواصل الاتحاد الأوروبي أيضا مساهمته في أنشطة الشراكة العالمية لمجموعة الثماني، التي تشمل المساعدة بشأن الأمن النووي، وإشراك العلماء، وضوابط الصادرات، ورصد الحدود، والتمويل غير المشروع، والسلامة البيولوجية، والأمن البيولوجي، والاتجار غير المشروع بالمواد النووية والإشعاعية.

دعم الأمن النووي

٨ - أصبح الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ثاني أكبر المانحين لصندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك من خلال خمسة قرارات منفصلة أصدرها مجلس الاتحاد، تقارب قيمتها ٣١ مليون يورو، تندرج في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وتكملها مساهمات فردية من الدول الأعضاء في الاتحاد. ومن خلال مكتب شؤون الأمن النووي التابع للوكالة، يدعم هذا الصندوق خطة الأمن النووي للوكالة، ويستند إلى الصكوك القانونية والاتفاقات الدولية القائمة في مساعدة الدول على تعزيز أمنها النووي وتهيئة بيئة آمنة ملائمة لاستخدام التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية.

٩ - وقد استُخدمت هذه الأموال لدعم مشاريع المساعدة التي تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتنفيذها لتحسين أمن المواد والنووية والاشعاعية في دول البلقان، ومنطقة القوقاز، وآسيا الوسطى، ومنطقة البحر المتوسط، وأفريقيا، وجنوب شرق آسيا. ويشمل هذا الدعم تقديم المساعدة التشريعية والتنظيمية في تنفيذ الدول لالتزاماتها بموجب الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة، وتعزيز الحماية المادية للمواد النووية والإشعاعية، وتقوية القدرات في مجال كشف الاتجار غير المشروع بها والتصدي له.

الدعم التقني المقدم إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية

١٠- تمول الوكالة الدولية للطاقة الذرية برامجها التقنية والعلمية من مساهمات الدول الأعضاء فيها. وقد انطلق برنامج التعاون بين الوكالة والمفوضية الأوروبية بشأن الضمانات النووية في عام ١٩٨١، وهو ثاني أكبر برنامج بين برامج الدول الأعضاء لدعم الوكالة، البالغ مجموعها ٢١ برنامجا، وتقوم المفوضية الأوروبية بتشغيله. وهو يوفر للوكالة التكنولوجيا والخبرات والتدريب في مجال التحقق من الضمانات، بما يشمل كشف المواد والأنشطة والمرافق غير المعلن عنها. وتدعم المفوضية الأوروبية الوكالة في تطوير تكنولوجيات الكشف وجمع الأدلة المادية النووية وتدريب موظفي الخطوط الأمامية والشرطة والخبراء الوطنيين. وهي تعمل مع الوكالة في وضع قاعدة بياناتها عن الاتجار غير المشروع، وتترأس أفرقة عاملة تعنى بعمليات تهريب المواد النووية ورصد الحدود.

١١ - وإضافة إلى ذلك، يدعم الاتحاد الأوروبي مهام التحقق التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية داخل حدوده، والتي تكون فيها ضمانات الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية بمثابة النظام الإقليمي لحصر المواد النووية ومراقبتها، وذلك بالقيام باستمرار بتوفير نتائج التحقق الثمينة، حتى تتمكن الوكالة من استخدامها بفعالية في استخلاص استنتاجاتها المستقلة.

وبتبادل درايتها في مجال الضمانات، تساهم المفوضية الأوروبية أيضا في تطوير منهجيات الوكالة ومعداتها ومرافقها.

١٢ - ويدعم الاتحاد الأوروبي وضع وتنفيذ معايير السلامة النووية الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، وغيرها من الوثائق التوجيهية المتعلقة بشؤون السلامة والأمن، وذلك من خلال المشاركة في مختلف الأفرقة العاملة التابعة للوكالة، وفي لجان المعايير، وخدمات استعراضات الأقران. وبذلك، تسهم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ويسهم خبراء المفوضية الأوروبية في إيجاد توافق آراء دولي بخصوص أهداف وغايات الأمن النووي التي ينبغي تحقيقها عالميا.

الأدوات الأخرى التي يستخدمها الاتحاد الأوروبي لإجراء البحوث بشأن الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية والمساعدة في تلك الاستخدامات

١٣ - لقد دعم برنامج الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية الإطاري السابع (٢٠٠٧-٢٠١١) أنشطة البحث التي أُطلقت تنفيذا لاتفاقات التعاون النووي مع بلدان أخرى، بعضها بتنسيق مع المنتدى الدولي للجيل الرابع. ويركز البرنامج الإطاري الحالي (٢٠١٢-٢٠١٣) بحوثه على الجوانب المتعلقة بالسلامة. وحتى الآن، كان من بين البلدان الشريكة الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وأستراليا، وأوكرانيا، والبرازيل، وجمهورية كوريا، والصين، وكازاخستان، والهند. وقد أجرت الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية مفاوضات بشأن اتفاقات للتعاون النووي مع ١٤ بلدا. وتتعلق هذه الاتفاقات على وجه الخصوص بسلامة وشفافية التجارة النووية، وبأنشطة إجراء البحوث في مجال السلامة النووية والطاقة الاندماجية.

المساعدة قبل الانضمام

١٤ - يقدم الاتحاد الأوروبي أيضا مساعدات في مجال الأمن النووي والسلامة النووية إلى البلدان المرشحة، أو المحتمل ترشحها، للانضمام إليه، وذلك بواسطة أداته المخصصة للمساعدة قبل الانضمام. وفيما يتعلق بالتعاون مع البلدان الثالثة، أُنفق أكثر من ٢١ مليون يورو عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتشمل الأنشطة على الخصوص برامج إقليمية ترمي إلى تحسين البيئة التنظيمية النووية. وقام الاتحاد أيضا، مع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وعدد من الدول الأعضاء فيه، بدعم ”برنامج وقف تشغيل مفاعل فينسا“، الرامي إلى تخزين الوقود النووي المستهلَك من مفاعل البحوث الموجود في فينسا في صربيا بطريقة مأمونة وإعادته إلى الاتحاد الروسي.